بالكناية بنية كاعتدي طلقتك ورفعت تحريمه وترتب عليه
الترجمة وذكر الكناية من زيادتي وخالف الرجعية النكاح
فيما يتبع له كالولي وشهود وبالفعل النكاح او تزويج
وبلا رضى منها ومن وليها وتصح في الاعراء والتوجيه
لانها في حكم استدامة النكاح في جميع ذلك والامر بالاشهاد
في الرجعة فاسكوهن بمعروف محمول على الندب ويشترط مع ذلك
كون الزوج اهلا للنكاح بنفسه اتفاقا بخلاف عوده للاهلية
بعد الولي فلو وطئت في عدته بشبهة فجاءت فانتفى ان تلحقه
الوطء فلم يرجع ذلك الزوج رجعتها بنفيه لولده فتخرج
عليها فتصح كانت بائنا الان عن ابنها منه فيها وكما لو طلقت
حائضا او نفساء فان له ان يراجعها قبل ان تحيض او تنفاس وان لم
تشرع في العدة لانهما بمعنى واحد كما في الولي بالاذن
لغير الحاكم وشرعا حل ان وجد تصور وقوله ويصح طلاق
وليوسكرانا على المتأهل من وطئ وصفته التي يتصور وقوعها
من قبلها مطلقا او فوق اربعة اشهر وقوله ان ظنه كان يقول لها
والله لاطاوعك او كما طاوعك خمسة اشهر او حتى يموت فلان وكان
فيه قوم اذا قالوا للذين يولون من نسائهم لا اقربكن اربعة اشهر
وان كانت تحته زوج وزوجة بعيدة عما السابق ويحلوف به ومحلوف
عليه وهو الوطء وملك وصفة وعلم بما مر انه لا يصح من اجنبي
حتى لو نكحها اثنين موليا بما قال او فضولي ثم اوجبته ذكره ولم يبق
منه قدر الحشفة فقولي يتصور وقوعه اولي من اقتصاره على عدم
الصحة من المحبوب والخامن جبي ومجبوب ومذكر وقاطع ذكر وانثيين
وينعقد بالفرج كالحاج والوطء فيما دون ذلك من ذكر بالغ والقاف

وتغييب

اى اذا كانت
وضعت الولد
وانقضت
لعدتها

وتغييب الحشفة بفرج وبالكناية بنية كالملامسة والمباشرة والمس
والصحيح منه ما يدين فيه كالافتضاض والوطء كان يقول اردت
بالافتضاض تفتيت الذكر والوطء بالقدم ومنه ما يدين فيه كتغييب الحشفة
في الفرج فاذا مضت الاربعة اشهر من الايلاء او من زمن القاطع
للمدة بلا وطء ولم يكن بها نحو حيض فلها مطالبته بالفيئة وهي
الوطء ثم ان كان فيها مطالبته بالطلاق للاتية السابقة وليس
لسيد الامة وولي الحرة مطالبته لان الاستمتاع حق للمراة وان ابى
الفيئة والطلاق طلق عليه القاضي طلقة نيابة عنه بسؤالها
له وما ذكرته من الترتيب بين مطالبتها بالفيئة والطلاق هو ما ذكره
الرافعي تبعا لظاهر النص وقضية كلام الاصل انها ترد الطلب بعد
بينونة وهو الذي في الروضة كاصلها في موضع وصوب الزركشي وغيره
الاول وانما ينعقد الايلاء بالحلف بالله تعالى وصفاته المذكورة
في الايمان وتعليق طلاق او عتق او التزام قربة
كقوله ان
وطئتك فضرتك طالق او فعبدي حر او فلله علي صلاة او صوم
او عتق الف درهم للفقراء ان حلف بما لا يبقى مولة الايلاء
كالله لا وطئتك هذا الشهر او لا وطئتك فليس بمولٍ لانه لا يلزمه
بالوطء بعد الشهر شيء فاذا وطئ حينئذ لزمته كفارة يمين لتعليق
الطلاق بالوطء الذي هو حنث وقوله لزمته كفارة يمين تبعت فيه
الروضة وهو مشكل اذ الواجب عليه بالحنث احد الامور الثلاثة
لا كفارة يمين بعينها ويجاب بان الكفارة لما تعينت بالشروع
صارت كالواجبة ابتداء وان حلف بالله او بصفته كوالله او وصفته
او بالتزام قربة لزمه احد الامور الثلاثة او كفارة يمين فان حنث
الحالف وهو من اهل الكفارة بالوطء في المدة او بعدها لزمته
الكفارة فقط وان حنث بغيره لزمه ما التزمه فقط وان حنث
بهما لزمه الكفارة والتزام القربة فيقول في الاول اذا كفرت
فنسائي طوالق وفي الثاني لو قدرت فيه
لانه لا يخفف به الا اذا وان عذر مانع شرعي كاحرام طالبته

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)